فلسطين تنتخب

الانتخابات المحلية 2026 بين الاستحقاق السياسي والواقع الاحتلالي

مركز الأبحاث الفلسطيني
2026

تقدير موقف

مركز الأبحاث الفلسطيني هو مؤسسة بحثية استراتيجية تهدف إلى تقديم دراسات نوعية وتحليلات معمقة لدعم مصالح الشعب الفلسطيني وتعزيز الوعي العالمي بالقضية.

يسعى المركز إلى تمكين صناع السياسات والإعلاميين والأوساط الأكاديمية من خلال رؤى مستشرفة للمستقبل وتوصيات عملية, مع الجمع بين الأداء الأكاديمي والتأثير الميداني، ليكون صوتًا علميًا موثوقًا وواجهة فكرية مرموقة على المستويين الإقليمي والدولي.

INFO@PRC.PS
02-2966228
0597777008
00970597777008
فلسطين| رام الله-المصيون
شارع أحمد الشقيري - عمارة باديكو هاوس- الطابق الثامن

الانتخابات المحلية 2026 بين الاستحقاق السياسي والواقع الاحتلالي

تمثل الانتخابات المحلية 2026 محطة مفصلية في السياق السياسي الفلسطيني، لا بوصفها استحقاقًا إداريًا دوريًا فحسب، بل باعتبارها مدخلًا لإعادة قراءة أنماط التمثيل السياسي في ظل بيئة تتسم بتصاعد الضغوط الاحتلالية. وتطرح هذه الورقة إشكالية مركزية تتعلق بمدى قدرة هذا الاستحقاق على إنتاج شرعية سياسية فعّالة، مقابل كونه أداة لإدارة الواقع القائم وإعادة تنظيمه ضمن حدود الممكن السياسي.

وفي هذا السياق، أُجريت الانتخابات المحلية الخامسة في فلسطين بتاريخ 25 نيسان/أبريل 2026، استنادًا إلى قرار مجلس الوزراء الفلسطيني الصادر في نهاية العام 2025 والداعي إلى انعقادها[1]. وقد أعقب ذلك قرار بتأجيل الانتخابات في المحافظات الجنوبية (قطاع غزة) باستثناء بلدية دير البلح، ثم قرار لاحق بتأجيلها في هيئة بيت أمر، ليصبح عدد الهيئات المشمولة بالعملية الانتخابية 420 هيئة محلية[2]. وجاءت هذه الانتخابات بعد تعديل القانون الانتخابي، بما أقر اعتماد نظام القائمة المفتوحة (التمثيل النسبي) في المجالس البلدية، ونظام الأغلبية الفردي في المجالس القروية، في خطوة عكست تمايزًا في آليات التمثيل بين الهيئات المحلية.

مؤشرات الانتخابات المحلية 2026

المؤشرات	الهيئات المحلية	
	المجالس البلدية	المجالس القروية
420 هيئة	136 مجلسًا (135 بالضفة + دير البلح)	284 مجلسًا في الضفة الغربية
النظام الانتخابي	التمثيل النسبي (قوائم مفتوحة)	الأغلبية الفردية
المجالس المتنافس عليها	90 مجلسًا	93 مجلسًا
المرشحين	3773مرشحًا/ة	1358مرشحًا/ة
الهيئات التي جرى فيها اقتراع		183 هيئة
الهيئات التي حسمت بالتزكية		197 هيئة

تعكس مؤشرات **الانتخابات المحلية الخامسة لعام 2026** تصاعد حضور القوائم المستقلة في المشهد الانتخابي، حيث شكّلت **88٪** من مجمل القوائم المتنافسة، مقابل **12٪** فقط للقوائم الحزبية، فيما بلغت نسبة المشاركة **53.44٪**، بما يشير إلى تراجع نسبي في حضور الأطر الحزبية التقليدية لصالح الاعتبارات المحلية

والخدمية[3]. ويرتبط هذا التحول بالسياق السياسي الذي أعقب أحداث 7 أكتوبر 2023، وما ترتب عليها من تحولات ميدانية حادة في قطاع غزة، أعادت تشكيل بيئة الفعل السياسي وأولوياته.

وتتضح دلالة هذا التحول عند مقارنته **بالانتخابات المحلية الرابعة**، التي جرت على مرحلتين خلال عامي 2021 و2022 في الضفة الغربية، بعد منع إجرائها في قطاع غزة من قبل حركة حماس، حيث بلغت نسبة المشاركة آنذاك **53.6٪**، بينما توزعت القوائم بين **35.6٪** حزبية و**64.4٪** مستقلة[4]. وتكشف هذه المقارنة أن مستوى المشاركة بقي شبه مستقر بين الدورتين، في حين شهدت البنية التنافسية تحولًا واضحًا تمثل في تراجع الحضور الحزبي وصعود القوائم المستقلة.

ويعكس هذا التحول تعاظم قناعة قطاعات واسعة من الجمهور بأن الفاعلين السياسيين التقليديين باتت قدرتهم محدودة على إحداث أثر ملموس في تحسين الأوضاع المعيشية أو الاستجابة للأزمات المتفاقمة، في ظل استمرار تصعيد حرب الاحتلال واتساع الأزمة الإنسانية. وقد أفضى ذلك إلى تراجع الزخم الحزبي التقليدي، وانخفاض حدة السجالات السياسية والحملات الدعائية، بما يشير إلى انكماش المجال التنافسي القائم على الاستقطاب الأيديولوجي لصالح أنماط تمثيل أكثر محلية وبراغماتية ترتبط بالكفاءة الخدمية والقدرة على الاستجابة المباشرة لاحتياجات المواطنين.

وفي الوقت ذاته، تكشف نتائج الانتخابات أن الاقتراع المحلي تحوّل إلى أداة مساءلة للأحزاب والقوى السياسية بقدر ما هو آلية لاختيار المجالس المحلية، إذ استخدم الناخبون صناديق الاقتراع لإعادة تقييم أداء الأحزاب ومدى قدرتها على تمثيل المصالح العامة والاستجابة للتحديات الراهنة. ويظهر ذلك في تراجع الحضور الحزبي المباشر مقابل صعود القوائم المستقلة، بما يعكس توجّهًا عقابيًا أو تصحيحيًا من جانب الناخبين تجاه القوى التقليدية

في هذا الإطار، برزت حركة فتح كأكثر الفاعلين السياسيين حضورًا من حيث التنظيم والنتائج، حيث سجلت تقدماً ملحوظاً واكتساحًا في عدد من البلديات، بما يعكس استمرار قدرتها النسبية على التعبئة والتنظيم مقارنة بباقي القوى السياسية، رغم التحولات العامة في البيئة السياسية.

ومع ذلك، لا يمكن قراءة هذه النتائج ضمن منطق حزبي صرف، إذ يظل العامل الاجتماعي، خصوصًا البنية العائلية والقبلية، محددًا بنيويًا للسلوك الانتخابي. ويظهر ذلك في أن نسبة معتبرة من المرشحين ضمن القوائم المستقلة ينتمون فعليًا أو يرتبطون سياسيًا بشكل غير معلن، بما يجعل التمييز بين "مستقل" و"حزبي" في عدد من الحالات تمايزًا إجرائيًا أكثر منه تمايزًا جوهريًا.

انعقاد الانتخابات المحلية ودلالاتها

أعلنت لجنة الانتخابات المركزية انتهاء عملية الاقتراع للانتخابات المحلية 2026 في الضفة الغربية، بعد إغلاق مراكز الاقتراع الساعة السابعة من مساء يوم السبت 25 نيسان/ أبريل 2026. وأكدت اللجنة أن العملية جرت بهدوء ودون خروقات مؤثرة، فيما بلغ عدد المقترعين 512,510 ناخبين، بنسبة مشاركة وصلت 53.44%. كما باشرت اللجنة عملية فرز الأصوات داخل المحطات[5]، وفي اليوم التالي، جرى استكمال إجراءات التجميع والتدقيق المركزي في مدينة رام الله، مع تأكيد النتائج والبدء بالإعلان الرسمي عنها. ويمكن قراءة دلالات هذا الاستحقاق على النحو التالي:

- **تفعيل الحكم المحلي وإدارة الخدمات**

عكست المؤشرات الإجرائية للعملية الانتخابية مستوى من الاستقرار الإداري في إدارة الاستحقاق، مقابل مشاركة متوسطة تُظهر نمطًا من التفاعل الانتقائي مع الانتخابات المحلية بوصفها قناة وظيفية للتمثيل وتقديم الخدمات. ويشير ذلك إلى إعادة تموضع الحكم المحلي كأداة مركزية في إدارة العلاقة بين المواطن والدولة.

وفي هذا السياق، أدلى رئيس دولة فلسطين محمود عباس بصوته في انتخابات الهيئات المحلية لعام 2026، بما يعكس توظيفًا سياسيًا للعملية الانتخابية في تعزيز الشرعية المؤسسية. وقد أكد الرئيس هذا البعد بقوله" *نحن سعداء جدًا بأننا قادرون على ممارسة الديمقراطية رغم كل الصعاب*[6] ، بما يعكس استخدام الانتخابات كأداة لإنتاج الاستمرارية السياسية وإعادة تأكيد وظائف النظام في بيئة احتلالية تدميرية.

- **إعادة وحدة النظام السياسي الفلسطيني جغرافيًا**

يمثل إجراء الانتخابات في بلدية دير البلح بمحافظة الوسطى في قطاع غزة بعد انقطاع يقارب 22 عامًا مؤشرًا على توظيف العملية الانتخابية كأداة لإعادة إدماج المجال السياسي الفلسطيني. ويعكس هذا التطور سعيًا تدريجيًا لإعادة وصل الضفة الغربية وقطاع غزة ضمن إطار مؤسسي واحد، بما يحوّل الانتخابات من إجراء إداري إلى أداة تمكين النظام السياسي وإنهاء التفرد بالقطاع، إذ يعيد إنتاج وحدة الدولة ومحافظاتها ضمن ممارسة انتخابية محدودة النطاق. وفي هذا الإطار، أكد الرئيس أن غزة جزء لا يتجزأ من دولة فلسطين، مضيفًا: "عملنا بكل الوسائل على أن تكون في دير البلح انتخابات لنؤكد وحدة شطري البلد مع بعضهما البعض"[7].

وعليه، لا تُمثل الانتخابات المحلية مجرد استحقاق خدمي، بل آلية لاختبار قابلية النظام السياسي لاستعادة وحدته المؤسسية، وإعادة الانتقال من الانقسام الجغرافي والإداري إلى صيغة أكثر تكاملًا على المستوى الوطني.

وفي السياق ذاته، جرى ربط هذه العملية الانتخابية باستحقاقات تنظيمية ووطنية مقبلة، تشمل انتخابات حركة فتح وانتخابات المجلس الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية، بما يعكس سعي القيادة لإظهار انتظام المسار السياسي والمؤسساتي، وترسيخ منطق التعددية السياسية ضمن إطار الدولة الفلسطينية.

ويُشير ذلك ضمنيًا إلى إمكانية تمدد العملية الانتخابية نحو مراحل لاحقة، بما في ذلك جولات إضافية في قطاع غزة في حال توافر الظروف السياسية، بما يعكس اعتماد منطق التدرّج في إدارة الاستحقاقات الانتخابية بدل تنفيذها كعملية شاملة ومكتملة. ويعكس هذا النمط استمرار توظيف الانتخابات كأداة مرنة للتكيّف مع واقع سياسي وأمني غير مستقر تبعًا للظروف الميدانية، لا سيما عند مقارنته بالانتخابات المحلية الرابعة التي نُفذت على مرحلتين، بما يؤشر إلى تحولها إلى أداة قابله لإعادة توحيد النظام السياسي الفلسطيني.

- **العملية الانتخابية كآلية لتعزيز الشرعية السياسية دوليًا**

تعمل العملية الانتخابية ضمن بيئة فلسطينية محكومة بإطار دولي، بحيث لا تُفهم بوصفها شأنًا داخليًا صرفًا، بل كجزء من ترتيبات أوسع لإدارة مرحلة ما بعد 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023. وتعكس المقاربة الرسمية للسلطة الفلسطينية توظيف الانتخابات ضمن مسار إصلاحي مؤسسي يهدف إلى إعادة تنشيط البنية السياسية والإدارية[8]، بما يتقاطع مع التصورات الدولية الداعمة لمسار التسوية السياسية، وإمكانية إقامة دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران/يونيو 1967، وفقًا لقرارات الشرعية الدولية ومرجعيات الأمم المتحدة في المرحلة اللاحقة للإبادة والتغول الاستيطاني.

وفي هذا الإطار، رحّب الاتحاد الأوروبي وعدد من الدول بتنظيم الانتخابات، معتبرين أنها تمثل فرصة لتجديد الشرعية الديمقراطية الفلسطينية رغم التحديات القائمة. كما أشار بيان مشترك إلى وجود ممثلين دبلوماسيين على الأرض لمواكبة العملية الانتخابية، بدعوة من لجنة الانتخابات المركزية، بما يعكس إدماج العملية الانتخابية ضمن آليات الرقابة والتقييم الدولي، ويعزز من بعدها كأداة لإنتاج الشرعية الخارجية إلى جانب الشرعية الداخلية[9].

خلاصة

تمثل الانتخابات المحلية 2026 محطة مهمة في مسار إعادة تفعيل مؤسسات الحكم المحلي، بما يعكس استمرار التمسك بأداة الاقتراع كآلية لتنظيم الحياة السياسية، وتعزيز وظائف التمثيل، والخدمات. كما تبرز أهميتها في كونها خطوة باتجاه توسيع نطاق المشاركة لتشمل كافة محافظات قطاع غزة، حيث يشكّل نجاح العملية الانتخابية في بلدية دير البلح مؤشرًا عمليًا على إمكانية البناء عليه لاستكمال الاستحقاق في بقية المحافظات داخل القطاع في حال توافر الظروف الملائمة. ويُسهم هذا المسار في تعزيز قاعدة المشاركة داخل

النظام السياسي الفلسطيني، بما ينعكس على مستوى مقبوليته وإقناعه في السياق الدولي، ويمنح العملية السياسية طابعًا أكثر انتظامًا واستمرارية.

[1] للاستزادة:
- قرار مجلس الوزراء رقم (19/88/02/ م.و/م.م) لعام 2025، تحديد موعد إجراء انتخابات مجالس الهيئات المحلية.
- قرار بقانون رقم (23) لسنة 2025م بشأن انتخاب مجالس الهيئات المحلية وتعديلاته، الجريدة الرسمية لدولة فلسطين- عدد ممتاز واحد وثلاثون.

[2] موقع لجنة الانتخابات المركزية- فلسطين، الانتخابات المحلية 2026، https://2u.pw/RAbzMO

[3] موقع لجنة الانتخابات المركزية- فلسطين، (25 نيسان/ أبريل 2026). معلومات انتخابية، https://2u.pw/RAbzMO

[4] لجنة الانتخابات المركزية- فلسطين، (2022). تقرير الانتخابات المحلية 2021 المرحلتان الأولى والثانية. تموز 2022، ص 27.

[5] لجنة الانتخابات المركزية- فلسطين، (25 نيسان/ أبريل 2026). انتهاء الاقتراع بالانتخابات المحلية 2026، https://2u.pw/mSYAFm

[6] وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية- وفا، (25 نيسان/ أبريل 2026)، الرئيس يدلي بصوته في الانتخابات المحلية بمدينة البيرة، https://2u.pw/IJrDwi

[7] المرجع السابق.

[8] جريدة الشرق الأوسط، (25 نيسان/ أبريل 2026)، انتخابات محلية فلسطينية... «بروفة» النظام السياسي الجديد، https://2u.pw/zeJZhe

[9] قناة القاهرة الإخبارية، (25 نيسان/ أبريل 2026)، وسط ترحيب دولي.. انطلاق الانتخابات المحلية الفلسطينية في الضفة ودير البلح، https://2u.pw/mNNKdN